

## أثر غسيل الأموال على الموازنة العامة في مصر

أ.د/وجدى حسين  
أستاذ الاقتصاد  
كلية التجارة – جامعة المنصورة  
أسماء فتحى الصديق الشرباصى  
باحث ماجستير - قسم الاقتصاد  
كلية التجارة – جامعة المنصورة

د/إبراهيم شتا  
مدرس الاقتصاد  
كلية التجارة- جامعة المنصورة

### المخلص :

القومى الحقيقى ، ومن ثم إعاقه قدرة الحكومات على التخطيط القومى ، وصياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن جانباً كبيراً من أنشطة غسيل الأموال ، يرتبط أيضاً بالتهرب الضريبي ، ومن ثم التأثير سلباً على كفاءة السياسة المالية للدولة، والموارد المتاحة لتمويل أنشطة التنمية المختلفة ، بل والإسهام فى زيادة الأعباء العامة ، من حيث حجم الدين العام الداخلى والخارجى على حد سواء ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التأثير على عجز الموازنة العامة للدولة ، بل واتجاه الحكومات إلى فرض المزيد من الضرائب للمساعدة على دعم السياسة المالية للدولة ، بل ويمتد تأثير غسيل الأموال إلى جهود الخصخصة، فبدلاً من أن تنتقل ملكية مشروعات الدولة العامة إلى رجال أعمال جادين ومخلصين ، يسهمون فى تنمية الناتج المحلى الإجمالى ، فإنها تتسرب لسيطرة غاسلى الأموال ، الذين لا تخضع إدارتهم لهذه المشروعات للمساهمة فى الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.

تعد عمليات غسيل الأموال من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت نفسها في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية المهتمة بالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والجريمة المنظمة بصفة عامة ، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة غير القانونية والتي تجد طريقها إلى الخارج عبر القنوات المصرفية والمؤسسات المالية لإجراء عمليات الغسيل لها ، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة قانونية معترفاً بها من القوانين التي كانت تجرمها داخل الدولة التي خرجت منها تلك الأموال. تتناول هذه الدراسة تحليل أثر غسيل الأموال على الموازنة العامة. حيث تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى إعاقه قدرة الحكومات على إدارة السياسة المالية للدولة بفاعلية ، خاصة فى الدول النامية ، فهي باعتبارها ضمن أنشطة الاقتصاد الخفى ، تسهم فى زيادة الفجوة بين الدخل القومى الرسمى والدخل

efficiency, and the resources available to finance various development activities, but also contribute to the increase public burden, in terms of the size of domestic public debt and external alike, which could lead to the impact on the state budget deficit, and even the direction of governments to impose more taxes to help support the financial policy of the state, and even extends money laundering effect to privatization efforts. Instead of that state ownership of public projects to move businessmen are serious and sincere, contributing to the GDP development, they seep controlled by money launderers, who manage them are not subject to these projects to contribute to the economic and social reform .

#### ١-١ مقدمة :

تتضمن الأنشطة الخاضعة للتجريم كعمليات لغسيل الأموال، والصادرة عن منشآت أو أفراد، آثاراً تنعكس بأضرار بالغة بالنشاط المالي العام. في صورة نفقات عامة تتزايد يفعل تلك الأنشطة فتساهم في تفاقم عجز الموازنة العامة، كما قد تصيب الإيرادات العامة بالتدهور أو التجميد بسبب عمليات غسل الأموال المشار إليها.

#### Abstract:

The money laundering operations from the economic and social problems which imposed itself in the nineties of the twentieth century, through seminars and international, regional and local conferences interested in economic security, social security and organized crime in general, because they are closely linked to illegal activities, which find their way to the outside through the channels Banking and financial institutions to carry out her washing operations, and then try to come back legally recognized by the laws that criminalize were within the State of which that came out of those funds.

This study deals with analysis of the impact of money laundering on the general budget, where lead-money laundering operations to impede the ability of governments to the financial policy of the State Administration effectively, especially in developing countries, they are as in the black economy activities, contribute to increasing the gap between the official national income and national income real, and then impede the ability of governments to National Planning, and the formulation of economic and social development policies, and that much of the money laundering activities, is also associated with tax evasion, and then a negative impact on the financial policy of the state

ومن تلك الآثار ما يرجع لمحفزات مصطنعة تحت زعم تشجيع الاستثمار سواء بنصوص تشريعية أو تيسيرات مصرفية تفتقد الصدق والشفافية.

ومن تلك الآثار ما ينعكس سلباً على حصيلة الإيرادات العامة، كتسبب في شكل تهرب ضريبي أتي على جانب هام من المتحصلات الضريبية في شكل تشجيع للاقتصاد الرسمي الخاضع للضرائب والتوجيهات التنظيمية للدولة.

يضاف إلى ذلك آثاراً لنشاط غسل الأموال، ترتبط بالتنظيم الفنى للضرائب كطريقة تحديد الوعاء الضريبي أو أسلوب تحديد سعر الضريبة، هذا فضلاً عن تأثير التعامل مع غسل الأموال من زاوية الهيكل القائم للضرائب من حيث أنواع الضرائب المختلفة أو من حيث درجة الاعتماد على ضرائب مباشرة أو غير مباشرة. بما قد يخل بكفاءة وعدالة النظام الضريبي .

٢-١ أثر التعامل مع أنشطة غسل الأموال في مواجهة التهرب الضريبي من ناحية

**وفي مواجهة الاقتصاد غير**

**الرسمي من ناحية أخرى :**

من أهم الآثار السلبية التي تترتب على ظاهرة الاقتصاد الخفي حصول فئة من أفراد المجتمع على دخول دون دفع أية ضرائب عنها، مما يشكل إخلالاً بقاعدة العدالة أمام الضريبة، وهي من القواعد الأساسية في فرض الضريبة. ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء مصدر دخولهم أو طبيعة أعمالهم التي يقومون بها وعدم الكشف عنها للسلطات الضريبية في المجتمع ، وهكذا فإنه في حالة زيادة حجم الدخل المحققة من الاقتصاد الخفي، فإن الإيرادات العامة للدولة ستصبح أقل من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة، حيث يتمتع هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخول من مصادر خفية بخدمات التعليم والصحة والمياه والطرق ووسائل المواصلات العامة وغيرها من المشروعات ذات النفع العام ، ومن ثم تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الخدمات العامة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، والذي يحتاج

بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله وهو ما قد تضطر معه الدولة إلى زيادة معدلات الضرائب على الدخل القانونية والمسجلة رسمياً في الحسابات القومية، ومن ثم توجد علاقة وثيقة بين التهرب الضريبي وعمليات غسل الأموال، حيث يتجه المتهربون إلى إيداع أموالهم في بنوك خارج هيمنة السلطة الضريبية وبعيداً عن أعين مصلحة الضرائب، وبعيداً عن إمكانية ملاحقتها ومصادرتها، ويتم التهرب الضريبي من خلال التلاعب في الحسابات وإخفاء مصدر الدخل واستغلال بعض القوانين التي تسمح بالتجنب الضريبي لأنشطة معينة أو تحويل الأموال إلى خارج البلاد لإيداعها في البنوك الخارجية، وغير ذلك من أساليب التهرب الضريبي، ويكون نتيجة ذلك تحقيق ثراء فاحش لبعض المتهربين من سداد الضرائب الحقيقية التي من المفترض دفعها إلى خزانة الدولة وهي التي تمثل المورد السيادي الأساسي للخزانة العامة للكثير من الدول.

وتعد هذه الجريمة من أكثر المصادر التي يمكن أن تؤدي إلى جنى أموال طائلة تكون هدفاً لعمليات غسل الأموال. ولذا حظى موضوع التهرب الضريبي باهتمام بالغ لعدة أسباب(صابوني، ٢٠٠٥):

أ. الارتباط الشديد بين التهرب الضريبي وبين اتساع ظاهرة الاقتصاد الخفي.

ب. الأثر السلبي الناتج عن التهرب الضريبي ؛ لأنه يحد من فاعلية السياسات المالية التي تنتهجها الحكومات بهدف رفع معدل النمو وتحسين الدخل.

ج. تقادم ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة في المجتمعات المعاصرة باختلاف أنظمتها السياسية ودرجات نموها الاقتصادي.

١-٣ أثر غسل الأموال على الموازنة العامة للدولة:

<sup>١</sup> - يؤدي التهرب الضريبي إلى عدم فاعلية تلك الأداة في تحقيق أهداف السياسة المالية ، حيث تهدف السياسة الضريبية في فترة التضخم إلى سحب القوى الشرائية الزائدة والتي تسببت في ارتفاع الأسعار .

تمتد خطورة عمليات غسل الأموال وما يتصل بها من أنشطة الاقتصاد الخفى إلى التأثير على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها العامة تجاه المجتمع ( والمتمثلة فى جانب النفقات العامة للدولة ).

وتسعى دراسة هذا الجزء إلى تحليل العلاقة بين غسل الأموال ومالية الدولة عن طريق إبراز آثار عمليات الغسيل المذكورة على جانبى النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة.

### ١-٣-١ أثر غسل الأموال على النفقات العامة للدولة:

تؤدى عمليات غسل الأموال - وما يتصل بها من أنشطة الاقتصاد الخفى- إلى انكماش القاعدة الضريبية أى: تقليص الأنشطة الخاضعة للضريبة ، ومن ثم ضعف الموارد المالية للدولة ، مما يؤدى لمزيد من تفاقم العجز فى الموازنة العامة، الأمر الذى يحد من قدرة النفقات العامة فى التأثير على التقلبات الاقتصادية الوقتية وكذلك تأثيرها على الهياكل الاقتصادية القومية.

يؤدى التهرب الضريبى- الناتج عن أنشطة الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال - إلى آثار سلبية اقتصادياً ومالياً على المجتمع، فمن الناحية الاقتصادية يؤثر تأثيراً سلباً على إنتاجية الاقتصاد القومى ، واختلال توازن بعض قطاعات الإنتاج ، ومن الناحية المالية يؤدى إلى ضالة الموارد المالية للدولة ، ومن ثم تفاقم عجز الموازنة العامة خاصة فى الدول النامية ، مما يسهم فى انخفاض حجم الإنفاق العام اللازم لتسيير مرافق الدولة التى تمس قطاعات حيوية ، كالإسكان ، والصحة ، والتعليم ، والبحث العلمى ، والعدل ، والدفاع ، والضمان الاجتماعى. وإلى جانب ذلك ، فهناك أثر للتهرب الضريبى من الناحية المالية يتمثل فى الإخلال بمبدأ العدالة الضريبية، وتحقيق المساواة بين المواطنين فى تحمل الأعباء العامة.

وتلجأ الدولة فى سبيل تغطية النفقات العامة ، فى مواجهة عجز الموازنة العامة إلى تمويل ذلك من خلال : فرض ضرائب جديدة ، أو الإصدار النقدى الجديد أو الاقتراض الداخلى أو

الخارجي ، مما يؤدي إلى وقوع الدول الفقيرة في فخ المديونيات الخارجية ، وما يرتبط بها من أعباء لهذه الديون.

### ١-٣-٢ أثر غسيل الأموال على الإيرادات العامة للدولة :

تؤدي عمليات غسيل الأموال - وما يتصل بها من أنشطة الاقتصاد الخفي- إلى آثار سلبية على جانب الإيرادات العامة للدولة. ونلقى الضوء فيما يلي على آثارها على الحصيلة الضريبية.

### ١-٣-٢-١ أثر غسيل الأموال على الحصيلة الضريبية :

تؤدي عمليات غسيل الأموال إلى انخفاض الإيرادات الضريبية التي تحصل عليها الدولة ، مما ينتج عنه تفاقم العجز في الموازنة العامة ، وبذلك يلحق أيضاً ضرر غير مباشر بمكافئ الضرائب الشرفاء، ويجعل أيضاً جباية الحكومات للضرائب أمراً أكثر صعوبة. وتعنى خسارة الإيرادات الضريبية أن معدلات الضرائب تكون أعلى منها ، لو كانت العوائد المالية للأعمال الإجرامية أو المتهربة من

الالتزامات القانونية التي لا تخضع للضريبة ، عوائد الأعمال القانونية التي تدفع عنها الضرائب.

ومن ناحية أخرى تمثل ظاهرة التهرب الضريبي ، أحد الروافد المهمة للنقود الهاربة والباحثة عن ملاذ آمن في البنوك الأجنبية ، والتي تأخذ بنظام الحسابات السرية.

وبذلك يسهم غسيل الأموال في انخفاض العوائد التي تحصل عليها الدولة من إيراداتها السيادية، ويؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة. فإذا كانت الأموال متحصلة من فساد سياسي وإداري فإن ذلك يؤدي إلى الحرمان المباشر من هذه الأموال وبالتالي من الثمار التي كان يمكن أن تجنيها الدولة في حالة ما إذا كانت قد استخدمت استخداماً منتجاً داخل الدولة ، مما يؤدي إلى انكماش القاعدة الضريبية أي تقلص الأنشطة الخاضعة للضريبة ومن ثم انخفاض الحصيلة الضريبية.

هكذا يؤدي التهرب الضريبي- الذي يعد أهم مصادر تهريب الأموال بقصد الغسيل - إلى انخفاض الإيرادات العامة ، ويزداد العجز كلما كان حجم

المبالغ التي يتم تهريبها كبيراً . ونلاحظ أن التهرب الضريبي بأحجام كبيرة يزداد في الأنشطة الكبيرة ويكون من جانب أصحاب الثروات وذوى الملاة المالية والمقدرة الضريبية المرتفعة. ويؤدى انخفاض الحصيلة الضريبية إلى تفاقم عجز الميزانية العامة في الدول النامية فضلاً عما تعاني - بطبيعة الحال- من مشاكل وضغوط عديدة. هذا الانخفاض يمارس بدوره تأثيراً اقتصادياً خطيراً من خلال:

أ. إضعاف قدرة الدولة على النهوض بدورها لإقامة التوازن الاقتصادى والاجتماعي، والذي تعتمد فيه على الإنفاق العام الذى يقابله ضالة الإيرادات العامة المتوافرة لدى الدولة. وبالتالي فإن الانخفاض فى الإنفاق العام قد يمس قطاعات ذات أهمية محورية للاقتصاد النامى مثل التعليم ، والصحة ، والإسكان ، والتدريب ، والبحث العلمى ... إلخ .

ب. إن الدولة فى سبيلها لتغطية هذا العجز قد تلجأ إلى تمويله من خلال الإصدار

النقدى الجديد أو الاقتراض الداخلى أو الخارجى ، خاصة وأن هذه المصادر لها جوانب سلبية قد تفوق بعض جوانبها الإيجابية. إذ أن الإصدار النقدى الجديد يعنى ضخ سيولة فى الاقتصاد لا يقابلها زيادة فى الإنتاج ، أو لا تكون الزيادة الأخيرة بنفس المعدل ، مما يعنى توليد ضغوط تضخمية كبيرة. كما أن الاقتراض الداخلى من خلال طرح أدونات الخزنة أو السندات الحكومية، وإن كان أقل سلبية من الإصدار الجديد ، فإن استمراره قد يؤدى إلى تضخم حجم الدين والفوائد المترتبة عليه. الأمر الذى يعنى زيادة الأعباء المالية ، واضطرار الدولة إلى مزيد من إصدار أدون وسندات للتخلص من هذا الدين. وفيما يتعلق بالاقتراض الخارجى فهذا يعنى زيادة عبء المديونية الخارجية وتلك لها آثار خطيرة على الاقتصادات التى تقع فى فخها .

ويؤدى التهرب الضريبي وانخفاض الحصيلة الضريبية

حيث الوعاء الضريبي وأسعار الضرائب ويمكن بيان ذلك فيما يلي :

#### ١-٤-١ أثر غسل الأموال على الوعاء الضريبي:

تؤدي عمليات غسل الأموال - وما يتصل بها من أنشطة الاقتصاد الخفي- إلى آثار سلبية على الوعاء الضريبي ؛ نظراً لعدم احتواء الأخير على كافة الدخل والثروات نتيجة للتهرب الضريبي . ويركز تحديد الوعاء الضريبي في المقام الأول على الإقرار الضريبي في ظل الأخذ بنظام التقدير الذاتي للضريبة.

إن الدخل غير المشروعة المتولدة من أنشطة الاقتصاد الخفي يفترض عادة أن نسبة الإقرار الإختياري بالدخل فيها تساوى صفرًا ، فيما عدا بعض الحالات التي يحاول فيها المشاركون في هذه الأنشطة غسل أموالهم لإعادة استخدامها في الأنشطة المشروعة. غير أن هذه الأنشطة تتجه دوماً إلى الآليات الهامشية التي لا تهتم بالجدوى الاقتصادية ، ولا تتسم بالاستقرار أو الثبات النسبي ، فهي تبحث دائماً عن شكل جديد

إلى زيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب وأعباء مالية جديدة كالرسوم. وتفضى هذه الزيادة إلى ارهاق المستثمرين والمدخرين ومن ثم إعاقة الادخار والاستثمار. فإذا كانت الضرائب غير مباشرة فتؤدي إلى زيادة أسعار السلع خاصة السلع الاستهلاكية والضرورية، مما يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقية وانخفاض الاستثمارات وزيادة اللجوء إلى المصادر الخارجية والتأثير السلبي على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

تحدث عمليات غسل الأموال آثاراً غير مواتية على الهيكل الضريبي بشكل عام ، سواء كانت ضرائب مباشرة كضريبة الدخل ، أو الضريبة على العقارات والأطيان الزراعية ، أو كانت غير مباشرة كالضريبة الجمركية ، والضريبة العامة على المبيعات وضريبة الدمغة.

#### ١-٤ أثر غسل الأموال على التنظيم الفني للضرائب :

يؤثر غسل الأموال سلباً على التنظيم الفني للضرائب من



من أشكال الاحتفاظ بالثروة ،  
وتعيد جزءاً من متحصلاتها مرة  
أخرى إلى ذات أنشطة الاقتصاد  
الخفى المتهربة من الضرائب  
فيما يسمى بالتغذية المرتدة  
وهكذا.

#### ١-٤-٢ أثر غسيل الأموال على سعر الضريبة :

تلجأ الدولة إلى رفع سعر  
الضريبة لمواجهة حالات  
التهرب الضريبي الناتج عن  
أنشطة الاقتصاد الخفى وما  
يتصل بها من عمليات غسيل  
الأموال ، مما يؤدي إلى زيادة  
حجم المعاناة التي يتعرض لها  
الممولين وانخفاض حجم  
مدخراتهم إذا وجدت الأمر الذي  
يعوق حركة الاستثمار<sup>٢</sup>.

#### ١-٥ أثر غسيل الأموال على هيكل أنواع الضرائب:

٢ - أثبت الواقع العملي فشل تلك السياسات  
الخاصة برفع الضريبة ، وهذا ما حدى  
بالمشرع المصرى إلى تخفيض سعر  
الضريبة فى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ "   
قانون الضريبة على الدخل " من ٢٠% حد  
أدنى إلى ١٠% ، ومن ٤٠% حد أقصى  
إلى ٢٠% بعد أن عانت الإدارة الضريبية  
والممولون من الأسعار المرتفعة للضريبة ،  
والتي كانت تصل فى بعض الأحيان  
للمصادرة ، كما هو متبع فى ضريبة الإيراد  
العام فى ظل القانون الملغى رقم ١٥٧ لسنة  
١٩٨١ .

يعكس نشاط غسيل الأموال  
أثار متنوعة حسب نوع  
الضريبة ، وذلك على النحو  
التالى :

#### ١-٥-١ الضريبة على الدخل

وتشمل أربعة أوعية:  
الضريبة على الأجور  
والمرتبات ، و الضريبة على  
المهن غير التجارية " المهن  
الحرّة "، وعلى الأرباح التجارية  
والصناعية ، وعلى الثروة  
العقارية . ولا يتصور وجود  
عمليات غسيل أموال فى  
النوعين الأول والثانى ، بينما  
يعد الثالث " الأرباح التجارية  
والصناعية " مجالاً خصباً  
لعمليات التهرب الضريبي  
وغسيل الأموال وذلك من  
خلال إنشاء الشركات السورية.  
ويتأثر وعاء كل من الضرائب  
فى شكل انخفاض الحصيلة  
الضريبية، خاصة وأن الضريبة  
تعتمد على إقرار الممول فى  
ظل نظام التقدير الذاتى. كما يعد  
النوع الرابع " الثروة العقارية "   
مجالاً خصباً أيضاً للتهرب  
الضريبي وعمليات غسيل  
الأموال، نظراً لوجود تسرب  
ضريبي يتمثل فى عدم تسجيل  
العقارات والأطيان باسم غاسلى

الأموال، ومن ثم لا تتم المحاسبة على الربيع الخاص بها.

#### ١-٥-٢ الضرائب العقارية:

يعد الاستثمار العقارى مجالاً خصباً لغاسلى الأموال ، خاصة وأنهم لا يتخذون ثمة تصرفات قانونية بشأن تسجيل العقارات حتى لا يتم اكتشاف أمرهم ، ومن ثم لا تخضع عمليات الغسيل العيى لهذا الوعاء الضريبي ، فضلاً عن الإفلات من رسوم التسجيل ، فى ظل إجراءات البيع والشراء عن طريق التوكيلات الرسمية فحسب ، دون نقل الملكية.

#### ١-٥-٣ الضرائب والرسوم الجمركية :

يقوم غاسلو الأموال باصطناع فواتير صورية لقيمة البضائع ، للتخلص من عبء الضريبة مما يؤثر على الحصيلة الخاصة بالضريبة الجمركية ، بالإضافة إلى التأثير غير المباشر على حصيلة النوع الرابع من الضرائب " الضريبة العامة على المبيعات " <sup>٣</sup>.

<sup>٣</sup> - تخضع عمليات الاستيراد لثلاثة أنواع من الضرائب :

ويعد التهرب الجمركى <sup>٤</sup> التيار الثانى من الأموال الهاربة، الباحثة عن ملاذ آمن فى الحسابات السرية فى البنوك الأجنبية أو الداخلية. وتمثل جريمة التهرب الجمركى إخلالاً بركيزة أساسية من كيان المجتمع، تتمثل فى تهريب البضائع دون سداد الضرائب والرسوم الجمركية عنها ، نتيجة لعدم الوصول للوعاء الضريبي الحقيقى ، مما يفقد خزانة الدولة حصيلة هذه الضرائب، كما تؤدى إلى إعاقة التنمية الوطنية للصناعة التى تستخدم الجمارك كوسيلة لحمايتها ، وهو ما يأتى بالمنافسة غير العادلة بين السلع

١- ١٠% تحت حساب ضريبة المبيعات .  
٢- ١% تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .  
٣- رسوم وضرائب جمركية ، وتتحدد هذه الضرائب على أساس قيمة الفاتورة مقومة بالجنيه المصرى .

<sup>٤</sup> - يعرف التهرب الجمركى بأنه إدخال البضائع من أى نوع إلى الجمهورية ، أو إخراجها بطرق غير مشروعة ، بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها ، أو بالمخالفة للنظم المعمول بها بشأن البضائع الممنوعة ، ويعد فى حكم التهريب تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة ، أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع ، أو ارتكاب أى فعل آخر ، بقصد التخلص من الضرائب الجمركية كلها أو بعضها .

الوطنية الوليدة والبضائع  
المهربة رخيصة الثمن الجيدة  
الصنع.

وبتحقق جريمة التهرب  
الجمركى ، وقدره المهرب على  
الإفلات من العقاب - الذى قد  
يتأتى بمشاركة بعض المسؤولين  
فى الجريمة- يجعل هذه الأموال  
المحصلة بطرق غير مشروعة  
- والتي غالباً ما يتم تهريبها إلى  
خارج البلاد عبر القنوات  
المصرفية، والتحويلات النقدية  
بين البنوك المحلية والخارجية -  
خصوصاً التى تتبع نظام السرية  
المطلقة- تخرج من دائرة  
الحسابات القومية ( بحساباتها  
أحد أنشطة الاقتصاد الخفى ) ،  
فصاحب ذلك عجز فى  
المدخرات المؤهلة للاستثمار،  
كما أن المتهرب يقوم بتحويل  
الأموال المتحصلة من التهرب  
إلى عملات أجنبية ؛ بهدف  
الإيداع فى البنوك الخارجية ،  
مما يفضى إلى انخفاض قيمة  
العملة الوطنية مقابل العملات  
الأجنبية، فيؤثر بالتالى على  
أسعار السلع ويحدث آثاراً  
تضخمية.

## ١-٥-٤ أثر غسل الأموال على نوع الضرائب ما بين مباشرة وغير مباشرة :

يهتم غاسلو الأموال باللجوء  
إلى الأنشطة الاقتصادية  
المرتبطة بأوعية الضرائب  
المباشرة مثل: الضريبة على  
الدخل ، وكذلك الضرائب  
العقارية، الأمر الذى يفقد خزانة  
الدولة أموالاً طائلة نتيجة  
التهرب الضريبى وغسيل  
الأموال. وتتشكل الحصيلة  
الأوفر للدولة من جانب  
الضرائب غير المباشرة  
(الضريبة العامة للمبيعات ،  
الضريبة على الدمغة ،  
الضرائب والرسوم الجمركية) ،  
وهذه الضرائب غير المباشرة  
تصيب الكافة ، غير أن العبء  
الضريبى يصيب محدودى  
الدخل بشكل أكثر تأثيراً مما  
يخل بمبدأ العدالة الضريبية .  
فيتعين على الدولة إعادة  
التوازن فى الهيكل الضريبى ؛  
ليتم التركيز على الضرائب  
المباشرة فى الحصيلة  
الضريبية، بدلاً من وقوع العبء  
الضريبى على محدودى الدخل  
من خلال الضرائب غير  
المباشرة ، خاصة مع ارتباط

أنشطة الاقتصاد الخفى وغسيل الأموال بالنوع الأول "الضرائب المباشرة".

## ٦-١ أثر غسيل الأموال على السياسات الضريبية وشفافية محفزات تشجيع الاستثمار تشريعياً ومصرفياً:

تقوم بعض الدول بوضع أنظمة ضريبية جذابة تفرض بموجبها معدلات ضريبية منخفضة جداً ، أو لا تفرض ضرائب أصلاً ، بالإضافة إلى تقديم مزايا ضريبية أخرى تجعلها منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية ، وتسمى تلك الدول بالملاذات الضريبية. وقد عرفت الحكومة الأمريكية الملاذات الضريبية بأنها المراكز المصرفية التي تفرض رسوماً ضريبية ضئيلة أو لا تفرض رسوماً على الإطلاق ، كما أنها لا تخلق قنوات اتصال مع الأطراف الأخرى حول المعلومات الضريبية المتاحة لها ، مع الافتقار إلى الشفافية في مجال التشريع والنواحي القانونية والإجراءات التنفيذية في المجالات الضريبية ، بالإضافة إلى عدم اشتراطها التواجد

الشخصى لأصحاب الثروات على أراضيها، مع خوض مجال المنافسة على اجتذاب الثروات وتدفقات رؤوس الأموال من خلال المزيد من التسهيلات والامتيازات الضريبية .

وقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتممية Organization of Economic Cooperation and Development(OECD)

بدراسة الملاذات الضريبية منذ نهاية التسعينات وبداية القرن الحادى والعشرين ، حيث ارتكز تعريف الأخيرة على ثلاث نقاط أساسية وهى:

أ. أن هذه المراكز لا تفرض أعباءً ضريبية ، أو تفرض ضرائب رمزية فى حالات وظروف استثنائية للغاية وتعمل على تسويق نفسها باعتبارها أنشطة يلجأ إليها أصحاب الثروات غير المقيمين للهروب من الضرائب المرتفعة المفروضة عليهم من جانب دولهم الأم .

ب. أن هذه المراكز ملتزمة بالكتمان والسرية التامة حول المعلومات المالية المتعلقة بالأفراد والمؤسسات

وعدم الافصاح عن أى منهم  
للسلطات الضريبية فى دول  
الموطن لهؤلاء الأفراد  
والمؤسسات .  
ج. أن هذه المراكز تفتقر إلى  
الشفافية فى جميع  
الإجراءات الضريبية .

وقد تطلب كبر حجم  
العمليات المصرفية الدولية -  
بعد الحرب العالمية الثانية - التى  
لا يستطيع مصرف بمفرده أن  
يمارسها ، وبالتالي وجود  
مجموعة من البنوك تقوم  
بعمليات الإقراض وغيرها من  
العمليات الائتمانية ، وقد تم  
التوصل إلى ذلك عن طريق  
توطين عدد كاف من البنوك  
والمؤسسات المالية المتنوعة فى  
مركز مالى موحد يباشر تقديم  
الخدمات المصرفية والمالية  
الفعالة لجمهور العملاء  
الدوليين، بالإضافة إلى انخفاض  
تكلفتها، وتنسم الملاذات  
الضريبية بامتلاكها قدراً كبيراً  
من السرية، واحترامها  
لخصوصيات المستثمرين

والمشروعات القائمة على  
أرضها ، كما لوحظ تزايد  
أعدادها وترحيبها برؤوس  
الأموال الهاربة من دفع  
الضريبة فى بلادها ، وتأتى فى  
مقدمة المناطق الحاضنة  
لرؤوس الأموال الهاربة من دفع  
الضريبة جزر الكايمن CaymenIsland  
الكاريبية.

ولقد لعبت الملاذات  
الضريبية دوراً كبيراً فى انعاش  
عمليات غسل الأموال ، بما  
وفرت من مناخ مناسب تمثل فى  
السرية المصرفية ، والبيئة  
الاقتصادية الحرة التى ساعدت  
بشكل كبير على انتشار الأنشطة  
المالية غير القانونية - بشكل  
عام - وغسيل الأموال بشكل  
خاص.

فبالإضافة إلى انخفاض  
الحصيلة الضريبية فى الدول  
التي لا تعتبر ملاذات ضريبية ،  
مقارنة بدول الملاذات الضريبية  
التي تستطيع أن تجذب رؤوس  
الأموال والاستثمارات بشكل  
هائل من مختلف دول العالم ،  
ثمة أثر سلبي على توزيع  
رؤوس الأموال والثروات بين  
دول العالم ، وفى نفس الوقت  
انخفاض أسعار الضرائب فى  
الدول التي لا تعتبر من دول

° - مثال على التقيد بالسرية المصرفية  
فالملاذات الضريبية بشكل خاص ، أنه فى  
عام ١٩٦٧ وخاصة فى جزر الكايمن التي  
كانت لديها سرية مصرفية صارمة ، إلى حد  
فرض عقوبات مشددة على الأشخاص الذين  
يفشون معلومات مصرفية وتجارية .

الملاذات الضريبية سعياً منها للحفاظ على استثماراتها المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية لها مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة لديها.

وبالتالي يتضح لنا أن هذه المنافسة غير عادلة بين دول الملاذات الضريبية والدول الأخرى وسوف تؤدي في النهاية إلى آثار سلبية على اقتصادات الأخيرة.

عند زيادة حجم الدخل الخفية ، خاصة مع تعرض نسبة كبيرة منها للتهرب والغسيل ، تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الخدمات العامة ، حيث يتمتع الأفراد الذين يحصلون على دخول خفية بخدمات التعليم والمياه والصرف ووسائل المواصلات العامة ، وغيرها من مشروعات التنمية الأساسية مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام والذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من الضرائب لتمويله ، ويؤدي الانخفاض في حصيلة الضرائب مع زيادة حجم الإنفاق العام إلى زيادة كبيرة في عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة حجم المشاكل المالية للدولة ، الأمر الذي يعنى حرمان خزانة الدولة من موارد

مالية يمكن الاستفادة منها ، لذلك تلجأ الدول من أجل تعويض انخفاض الدخل القومي الناتج عن عمليات غسيل الأموال إلى زيادة معدلات الضرائب ، وفرض ضرائب جديدة لمواجهة انخفاض الحصيلة الضريبية. وبالتالي لتعويض الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار القومي في مواجهة تهريب الأموال للخارج ، كما قد تلجأ الدولة لرفع أسعار الضريبة الحالية ، وهذا بدوره يؤثر سلباً على توزيع الدخل ومبدأ العدالة الضريبية والنمو الاقتصادي ، وإزاء ما ذكر فإن الذي يحدث هو زيادة العبء الضريبي على المكلفين به ، وبخاصة ذوي الدخل الثابت ، وفي نفس الوقت ستزيد محاولات المكلفين ذوي الدخل المتغير ، أي الذين يباشرون نشاطاً حراً ، لتخفيف العبء الضريبي عن طريق التهرب الضريبي. أي أن الدولة بفرض ضريبة جديدة أو برفع سعر الضريبة الحالية قد عملت على زيادة العبء الضريبي على المكلفين ذوي الدخل الثابت وخفضت من عبئها على المكلفين ذوي الدخل المتغير ، وهو ما يناقى مبدأ العدالة

الضريبية، مما تزداد معه دوافع تجاهل الضرائب وتجنبها والتهرب منها، بالإضافة إلى أن استقطاع الأموال المودعة بالخارج يؤدي إلى حرمان البلد من العوائد الإيجابية التي يمكن الحصول عليها إذا ما تم الاستثمار فيه .

مما سبق يمكن القول بأنه إذا كانت الضريبة أداة تؤثر إيجابياً في تمويل الاستثمار ، فإن التهرب منها يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات وانخفاض المستوى المعيشي للأفراد وضعف قدرة الدولة على حفظ الأمن وكفالة عدالة توزيع الدخل.

وبناءً على ذلك فالضريبة قد تتعرض إلى مخاطر عديدة فمن جهة يوجد التهرب والغش الضريبي ، ومن جهة أخرى اللجوء إلى أحد الملاذات المالية. وبالتالي يتم تثبيط المستثمرين الوطنيين نحو ضخ مزيد من الاستثمارات في الاقتصاد الوطني بل يدفعهم نشاط غسيل الأموال إلى تسهيل جانب كبير من استثماراتهم الحالية وتحويلها إلى الخارج مما يخلق قوى طاردة للاستثمارات وفي حالة ما إذا لم تلجأ الحكومات

لتعويض ذلك بزيادة الاقتطاع الضريبي أو اللجوء إلى المديونية الداخلية والخارجية ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات وعلى الموازنة العامة للدولة ومضاعفة العجز المزمّن فيهما معاً.

ولقد عانت مصر من ارتفاع معدلات التهرب الضريبي المرتبطة بهروب الأموال سواء لغسيلها أو لإيداعها في البنوك الخارجية ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبة حصيلة الضرائب العامة للنتائج المحلى الإجمالى . والجدول التالي يوضح تطور حصيلة الضرائب خلال الفترة من ١٩٩٣ / ٢٠٠٥ .

جدول (١-١)

تطور حصيلة الضرائب منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٥

السنة	نسبة الضريبة للناتج المحلى الإجمالى (%)
١٩٩٣/١٩٩٤	١٧.٩
١٩٩٤/١٩٩٥	١٦.١
١٩٩٥/١٩٩٦	١٦.١
١٩٩٦/١٩٩٧	١٥.٢
١٩٩٧/١٩٩٨	١٥.٣
١٩٩٨/١٩٩٩	١٥.١
٢٠٠٠/٢٠٠١	١٤.٣
٢٠٠١/٢٠٠٢	١٤.٣
٢٠٠٢/٢٠٠٣	١٣.١
٢٠٠٣/٢٠٠٤	١٣.٤
٢٠٠٤/٢٠٠٥	١٣.١

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد متفرقة ، البنك المركزى المصرى النشرة الإحصائية الشهرية أعداد متفرقة

ساهمت بما لا يقل عن ٦٥% فى المتوسط من إجمالى الإيرادات الضريبية وهو ما يعنى زيادة تحمل ذوى الدخل المحدودة النسبة الأعلى من هذه الضريبة، مقارنة بدخولهم . وأما الضرائب غير المباشرة ، التى تتكون أساساً من الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك التى تحولت إلى الضريبة العامة على المبيعات ثم ضرائب الدمغة ، فقد بلغت حصيلتها ما يقرب من ٢٠٠٨٠ مليون جنيه

أدى ارتباط عمليات غسل الأموال بالتهرب من الضرائب المباشرة ومعاناة خزانة الدولة من نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة إلى اتجاه الحكومة المصرية إلى تعويض ذلك باستخدام الضرائب غير المباشرة ، مثل الضريبة العامة على المبيعات التى تقررته بموجب القانون ١١ لسنة ١٩٩١ . وقد استمر الاعتماد على الضرائب غير المباشرة ، التى



عام ٢٠٠٢، وهذا يشير إلى مدى العبء الضريبي الواقع على الممولين الضعفاء. وقد أوضح تقرير البنك الدولي أن أكثر من ٧٠% من أصحاب الدخل المرتفعة لا يخضعون للضريبة وأن الضغط الضريبي على الخاضعين لها يتراوح معدله بين ٣٠% إلى ٣٥% وهو معدل مرتفع للغاية، الأمر الذي يشير إلى استمرار الإحساس بعدم عدالة عبء الضريبة، بما قد يشجع على التهرب الضريبي. ويتخذ التهرب الضريبي ثلاثة أشكال على المستوى المحلى وهى:

أ. عدم الإعلان عن النشاط أصلاً وبالتالي عن الدخل الخاضع للضريبة.

ب. تقديم بيانات غير صحيحة عن الوضع المالى للممول.

ج. التفسير الخاطئ للقانون لتعليل تحميل الممول أقل قدر من الضرائب.

ويقدر البعض وجود أكثر من ١٩٠ مليار جنيه تعد دخلاً خفياً لا يخضع للضرائب، وأن عدد الذين يخضعون للضريبة لا يتجاوز ٤.٥ مليون مواطن من بين ٢٠ مليون مواطن مصرى يخضعون للضريبة ولكنهم

يتهربون من دفعها. ويقدر البعض إذا كان حجم ما تفقده الدولة بسبب الإعفاءات الضريبية المشروعة بين ٢% إلى ١٠% من الحصيلة الكلية للضرائب، فإن حجم التهرب الضريبي فى مصر من الأنشطة المشروعة وغير المشروعة يتراوح بين ٢٢ إلى ٨٨ مليار جنيه سنوياً.

ويمكن القول بأن التزايد الملحوظ فى قضايا الفساد والإضرار بالاقتصاد القومى، وما يوجد لدى النائب العام من ملفات لقضايا شركات الأموال، وتضخم الثروات غير المشروعة ونهب الأموال العامة بالإضافة إلى المتابعة الدقيقة لآلاف الحالات التى تقدمها أجهزة الرقابة المتعددة، وخصوصاً جهاز مكافحة التهرب الضريبي وجهاز مباحث الأموال العامة والرقابة الإدارية، يعكس الوجود الملموس لظاهرة التهرب الضريبي فى الاقتصاد المصرى.

وقد شهد الاقتصاد المصرى وخصوصا فى عقد الثمانينيات التفاقم الملموس فى الاتجار بالعملة - وتكوين ثروات هائلة وضخمة من هذا الاتجار، وتوجد صلة قوية بين تجارة العملة وشركات توظيف الأموال فى ظل المناخ الذى كانت تمارس فيه تجارة العملة وخصوصا منذ منتصف السبعينيات حتى أواخر الثمانينيات ، وهو ما لا يسهل معه قياس حجم التهرب الضريبى بينما قد تبلغ نسبة التهرب هنا ١٠٠% ، وفى تجارة المخدرات أيضا وهى نشاط غير مشروع ، فإن نسبة التهرب الضريبى فيها ١٠٠% ، وأن حجم أرباح وثروات تجار المخدرات ضخمة وهائلة ، ولا يتم المحاسبة الضريبية إلا عن

طريق الضبط والقضايا التى يتم رفع دعاوى عنها أمام محاكم الجنايات ، حيث يتم إبلاغ الإدارات الضريبية حتى تتم المحاسبة من واقع ملفات مكافحة المخدرات وملفات يتم تجهيزها خصيصاً بمصلحة الضرائب . ومن ثم قد لا يكون من المستغرب أن تنوه بعض الإشارات لأن التهرب الضريبى فى مصر تصل نسبته إلى ٧٥% وأحيانا إلى ٩٠% من ضريبة الدخل ، إن الانخفاض الكبير فى حصيللة الضرائب مع زيادة حجم الانفاق العام يفضى إلى إحداث زيادة كبيرة فى عجز الموازنة العامة للدولة. وهذا ما قد يفسر بيانات الجدول التالى :

جدول ( ٢-١ )  
العجز الكلى فى الموازنة العامة ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى  
بالمليون جنيه خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٥

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	العجز الكلى	% من الناتج المحلى الإجمالى
90/1991	45510	38559	16951	14.83
91/1992	47563	41406	6157	4.69
92/1993	52223	46703	5520	3.86
93/1994	56264	52567	3697	2.33
94/1995	58256	55719	2537	1.49
95/1996	63889	60893	2996	1.57
96/1997	66826	64498	2328	0.97
97/1998	70783	67963	2820	1.10
98/1999	86009	73279	12730	4.64
99/2000	89062	76721	12332	4.14
2000/2001	96121	76139	19982	5.6
2001/2002	101153	78968	22185	5.9
2002/2003	111913	86484	25429	6.1

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد متفرقة  
البنك المركزى المصرى ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، أعداد متفرقة .

ويلاحظ من الجدول ( مع  
التأكيد على أن الضرائب هي  
من أهم مصادر الإيرادات  
العامة السيادية فى مصر ) أن  
هناك عجزا متزايدا فى الموازنة  
العامة خلال السنوات الأخيرة  
مع بقاء نسبة هذا العجز إلى  
الناتج المحلى الإجمالى ثابتة  
نوعا ما. لأنه رغم تضاعف  
قيمة العجز الكلى فى موازنة  
٢٠٠٠/٩٩ إلى ١٢٣٣١ مليون  
جنيه عن قيمته ٦١٥٧ مليون  
جنيه فى موازنة ١٩٩٢/١٩٩١  
إلا أن نسبة العجز الكلى فى  
السنتين إلى الناتج المحلى  
الإجمالى بالأسعار الجارية بقيت  
مقاربة فكانت ٤.١٤ % عام  
٢٠٠٠/٩٩ و ٤.٦٩ % عام  
١٩٩٢/١٩٩١ .

وإن كانت أرقام الموازنة  
العامة للسنتين تظهر تفاقم

الدولة للخارج تمهيداً لغسلها ثم غسلها والعودة بها وتركزها في أيدي من لا يعرفون لها قيمة أو وزناً حقيقياً ، هذا يؤدي إلى الإضرار بكافة جوانب الحياة الاقتصادية والمالية وعلى رأسها السياسة الضريبية للدولة .

#### ٧-١ أثر غسل الأموال على موارد الدولة المتحصلة من برنامج الخصخصة :

تؤدي عمليات غسل الأموال إلى تهديد الجهود التي تبذلها كثير من دول العالم ، للقيام باصلاحات اقتصادية عن طريق الخصخصة ، فبرنامج الخصخصة يزعم فيما يراه البعض إلى زيادة موارد الخزنة العامة للدولة من فائض البيع ، إلى جانب زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات الأعمال ، والحد من استنزاف الموارد المالية ، وتحقيق مستوى أفضل لاستخدامها ، وإتاحة الفرص للاتصال بالأسواق الخارجية ، وجذب رؤوس الأموال للاستثمار بتقنيات حديثة اسهاماً في وسداد مديونيات الشركات التابعة. وبالرغم من أن

العجز ليصل في موازنة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى ٢٨.٦ مليار جنيه وارتفع في موازنة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ليبلغ ٤٩.٧ مليار جنيه وارتفعت نسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي المصري بقدر واضح لتصل إلى ٩.٣% منه.

ومما سبق يمكن تلخيص الأثر السلبي لعمليات غسل الأموال على حصيلة الضرائب فيما يلي :

- أ. هروب مبالغ ضخمة من أموال الضرائب يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد ضرراً بالغاً .
- ب. زيادة الانفاق العام نتيجة لتمتع أصحاب الدخول الخفية بالخدمات العامة كباقى المواطنين ، يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة العامة للدولة وفرض ضرائب جديدة لمواجهة نقص الحصيلة من الضرائب .
- ج. فرض ضرائب جديدة يؤدي إلى خلق قوى طاردة للاستثمار نظراً لزيادة الضرائب .
- د. تحمل ذوى الدخول المحدودة النسبة الأعلى من الضرائب .
- هـ. اللجوء للمديونية الداخلية والخارجية إذا لم تلجأ الحكومات لزيادة الضرائب . وبذلك فإن التهرب الضريبي وتهريب أموال

١. ألبير، روبرت " لعبة النقود الدولية " ، مكتبة مديولى، ١٩٩٧
٢. البرعى، عزت عبد الحميد " ظاهرة التهرب الضريبي بين الإطار النظرى والواقع التطبيقي " ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ، العدد الثالث ، ١٩٩٢ .
٣. البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد الحادى والستون ، ٢٠١١ .
٤. جودة، صلاح " غسل الأموال " ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ .
٥. الحمادى، خالد حمد " غسل الأموال فى ضوء الإجرام المنظم " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٦. الخضيرى، محسن أحمد " غسل الأموال : الظاهرة - الأسباب -

مبادرات الخصخصة فى غالب الأحيان مفيدة اقتصادياً إلا أن المنظمات الإجرامية لديها من القدرة المالية الفائقة ، ما يجعلها تتفوق على المنشآت القانونية فى المزايدات ، التى تطرح لشراء مشاريع تملكها الدولة بهدف بيعها للقطاع الخاص ، فهى يمكن أن تستخدم كوسيلة فى غسل الأموال ، وفى الماضى تمكنت بعض المنظمات الإنتهازية من شراء مشروعات حيوية مثل مشروعات أحواض السفن ، والمنتجات العمرانية ، والمصارف ؛ بهدف التستر على عائدات أعمالهم الإجرامية، ولتعزيز أنشطتهم المشار إليها.

خلاصة القول : إن العلاقة بين غسل الأموال وبين الحصيلة الضريبية - بوجه عام - هى علاقة عكسية فكلما ازداد حجم غسل الأموال ؛ انخفض بالتالى مقدار الحصيلة نظراً لانتماء عمليات الغسيل لأنشطة الاقتصاد الخفى ، وكلما انخفض حجم غسل الأموال ؛ ازداد مقدار الحصيلة الضريبية بالتبعية.

١-٨ المراجع :

- العلاج " ، مجموعة  
النيل العربية ، الطبعة  
الأولى ، ٢٠٠٣ .
٧. سليمان، عبد الفتاح  
"مكافحة غسل الأموال"  
، منشأة المعارف ،  
الاسكندرية ، الطبعة  
الثانية، ٢٠٠٨ .
٨. سيد، أشرف كمال  
محمود " الآثار  
الاقتصادية لعمليات  
غسل الأموال - دراسة  
مقارنة " ، رسالة  
دكتوراة ، كلية الحقوق  
، جامعة أسيوط ،  
٢٠٠٩ .
٩. شمس الدين، أشرف  
توفيق " دراسة نقدية  
لقانون مكافحة غسل  
الأموال " ، دار  
النهضة العربية ،  
٢٠٠٣ .
١٠. الشوا، محمد سامي "  
السياسة الجنائية في  
مواجهة غسل الأموال  
" ، دار النهضة العربية  
، ٢٠٠١ .
١١. صابوني، جميل عبد  
الرحمن " التهرب  
الضريبي الدولي  
للشركات  
عابرة
- القوميات " ، رسالة  
دكتوراة ، كلية الحقوق  
، جامعة عين شمس ،  
٢٠٠٥
١٢. عبد الخالق، السيد  
أحمد " الآثار  
الاقتصادية والاجتماعية  
لغسيل الأموال " ،  
١٩٩٧ .
١٣. عبد العظيم، حمدي "  
غسيل الأموال في  
مصر والعالم " ، الدار  
الجامعية ، الطبعة  
الثالثة، ٢٠٠٧ .
١٤. عوض الله، صفوت  
عبد السلام " الآثار  
الاقتصادية لعمليات  
غسيل الأموال ودور  
البنوك في مكافحة هذه  
العمليات " ، دار  
النهضة العربية ،  
٢٠٠٣ .
١٥. عوض الله، صفوت  
عبد السلام " الاقتصاد  
السري - دراسة في  
آليات الاقتصاد السري  
وطرق علاجه " ، دار  
النهضة العربية ،  
٢٠٠٢ .

٢١. موسى، أحمد جمال الدين " نحو نظرية اقتصادية عامة في التهرب الضريبي " ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، العدد (١٨) ، ١٩٩٥ .
٢٢. ناشد، سوزى عدلى " ظاهرة التهرب الضريبي الدولي وآثارها على اقتصادات الدول النامية " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٩٨ .
- 23- Castle, Allan " Money Laundering in the Asia Pacific " , Working Paper No. 5 , International Centre for Criminal Law Reform and Criminal Justice Policy , March 1999.
- 24- Corina, Maria , - Marilena, Carmen and Dan, Gabriel " The Economic Impact of Financial Abuse , Financial Crime and Money Laundering " , Hyperion University of Bucharest , 2013.
١٦. العيوطى، حسنى " الأموال القذرة " ، ١٩٩٩ .
١٧. اللوزى، جمال محمد السقا " الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ٢٠٠٧ .
١٨. ليللى، بيتر " الصفقات القذرة والحقائق الغائبة عن غسل الأموال حول العالم " ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٥ .
١٩. ماكديويل، جون ، وغارى نوفيس " عواقب تبيض الأموال والجرائم المالية ، مجلة التمويل والتنمية ، ٢٠٠٣ .
٢٠. متولى، عبد المولى على " النظام القانوني للحسابات السرية " ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠١ .

- 32- Gordon, A. Richard " Tax Havens and Their Use by United States Tax Payer an Overview " , The Minerva Group , Inc. , 2002
- 33- James, Hines , Foley, C. Fritz and Desai, A. Mihir " The Economic Effect of Regional Tax Havens " Naber Working Paper , 2004
- 34- Kumar, Vandana Ajay " Money Laundering : Concept , Significance and Its Impact " ,European Journal of Business and Management , Vol. 4 , No. 2 , 2012
- 35- Schneider, Friedrich and Enste, Dominik " The Shadow Economy " , Cambridge University Press , United Kingdom , 2002
- 25- Gallant, M. " Money - Laundering and the Proceeds of Crime – Economic Crime and Civil Remedies " , UK 2005.
- 26- Ihsan, Iqra and Amir - Razi " Money Laundering – A Negative Impact on Economy " , Global Journal of Management and Business Research , 2012.
- 27- James, Hines R. " Do Tax Havens Flourish ? " Naber Working Paper 10936 , November 2004.
- 28- Schneider, Friedrich " - Shadow Economies and Corruption All over the World : What Do We Really Know? " , Cesifo Working Paper No. 1806 , Institute for the Study of Labor , September 2006.
- 29- World Bank " Shadow - Economies All over the World : New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007 " , Policy Research Working Paper 5356 , 2010.
- 30- Lymer, Andrew " The International Taxation System " , 2000
- 31- Unger, B. " The Scale and Impacts of Money Laundering " UK-2007